الفقه والعدالة

في فكر الإمام علي بن أبي طالب (ع)

بقلم: حسن الزين

كتب مروان بن الحكم والي المدينة في عهد معاوية بن أبي سفيان الى أسيد بن حضير، وكان عاملاً على اليمامة، يأمره بأن يعمل بكلام قاله معاوية وهو: إن الرجل إذا سرقت منه سرقة ثم وجدها عند شخص قد اشتراها من السارق فهو أحق بها ممن اشتراها ويرجع المشتري على البائع بالثمن الذي دفعه.

فكتب أسيد إلى مروان بأن النبي قضى بأنه إذا كان المشتري غير متهم فان صاحبها يُخيَّر بين أمرين: إما أن يأخذها من المشتري غير المتهم بثمنها، واما ان يطالب سارقها بها ثم قضى بذلك أبو بكر وعمر وعثمان فبعث مروان الى معاوية بذلك فكتب اليه معاوية: أنا لست أنت ولا أسيد تقضيان علي ولكني أقضي فيما وليت عليكما، فنفِّذ ما أمرتك به. فبعث مروان الى أسيد بكتاب معاوية فقال أسيد: لا أقضي بما قاله معاوية ما دمت والياً له. إذا كانت هذه الرواية قد ذهبت مثلاً في تأثير الاستبداد على الفقه، كما تقول المستشرقة البولونية المجازة من جامعة الأزهر يوجينا غيانه ستشيجفسكا[1]، فانها تظهر المدى الذي وصل اليه خصوم علي عليه السلام من الاستهانة بالحديث الشريف، وتعمد فرض الرأي الخاطىء في الفقه مهما ظهر أثره.

ربما كانت الدلالة أشد وضوحاً عندما نتعرف الى شخصية المرء عن طريق

---

(١) تاريخ التشريع الاسلامي للمستشرقة المذكورة أعلاه ص١٠٨، تقديم الشيخ حسن تميم قاضي بيروت الشرعي ط. دار الآفاق الجديدة. بيروت ١٩٨٠.

التعرف على شخصية خصمه اللدود على أساس (قل لي من تخاصم أقول لك من أنت) . كانت حياة علي(ع) مناقضة تماماً لحياة خصمه معاوية ، فعلي كان يحرص على البعد عن الاستبداد وتوخي العدالة فكراً وعملاً وممارسات بدافع من حرصه على التحلي بالصدق والايمان .

هذه القيم كانت ذات أثر بيِّن في اختياره لاصدقائه وحروبه مع أعدائه . غير أن الميزة التي امتاز بها بين فقهاء الاسلام في عصره أنه جعل الدين موضوعاً من موضوعات التفكير والتأمّل ، ولم يقصره على العبادة واجراء الاحكام ، فاذا عرف في عصره اناس فقهوا في الدين ليصححوا عباداته ويستنبطوا منه أقضيته واحكامه ، فقد امتاز علي بالاضافة الى ذلك بالفقه الذي يراد به الفكر المحض والدراسة الخالصة ، وأمعن فيه ليغوص في أعماقه على الحقيقة العلمية أو الحقيقة الفلسفية كما نسميها في هذه الايام . وإذا لم يتسع المقام هنا للاطالة في الحديث عن كل ما واجه ففسّرَ وأوضح وحكم وفقاً لشريعة الله وسنة رسوله(ص) ، فإن العدالة الكاملة كانت غايته التي يحقق ويسعى في كل ذلك .

وفي هذه الرواية ما يوضح في تناقضه مع الرواية الاولى ميزته عليه السلام في تقصّي العدالة وتوخي الحق والبعد في كل ذلك عن الاستبداد والظلم : فلقد وجد درعه عند رجل نصراني فأقبل به الى شريح ـ قاضيه ـ يخاصمه مخاصمة رجل من عامة رعاياه وقال : إنها درعي ولم أبع ولم أهب . فسأل شريح النصراني : ما تقول فيما يقول أمير المؤمنين؟ . قال النصراني : ما الدرع إلا درعي وما أمير المؤمنين عندي بكاذب! . . فالتفت شريح إلى علي يسأله : يا أمير المؤمنين هل من بيّنة؟ فضحك علي وقال : أصاب شريح ما لي بينة ! فقضى بالدرع للنصراني فأخذها ومشى و« أمير المؤمنين» ينظر اليه . . إلا أنّ النصراني لم يخط خطوات حتى عاد يقول : أما أنا فأشهد أن هذه أحكام أنبياء . . أمير المؤمنين يدينني الى قاضيه يقضي عليه! . . أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله والدرع والله درعك يا أمير المؤمنين . . اتبعت الجيش وانت منطلق الى صفين فخرجت من بعيرك الاورق . فقال : أما إذا أسلمت فهي لك . وشهد الناس هذا الرجل بعد ذلك وهو من أصدق الجند بلاءً في قتال الخوارج يوم النهروان(١) .

---

(١) عباس محمود العقاد : عبقرية الامام علي . ص ٤١ . ط . المكتبة العصرية ـ بيروت .

الظلم والاستبداد عبر أبشع صوره التي طالما انتزعت اللقمة من فم الجائع والمحتاج .

سلام الله عليك يا أمير المؤمنين ، لقد بقي فكرك الخالد يعيش مشاكل وحاجات كل العصور حتى لكأنك تتوجه بكلماتك وحكمتك الى حكام كل عصر والى القيمين على مصائر الشعوب في كل مكان ، لقد أنصفت وعدلت وتحملت في سبيل ذلك كل أنواع المكائد والعداء ممن جعلوا أنفسهم أولياء الشيطان وحطم فكرك وعدلك وإيمانك كل أخطارهم وكل أمثلتهم ولا يزال . أوليس لقارىء هذا الكلام والمطلع على هذا الفكر أن يظن أنه موجه من اجل اصلاح اوضاعنا الحاضرة والوقوف بوجه نزوات تحد من تقدم هذه الامة . لو استطعنا لشكونا اليك يا سيدي وسوء الفهم سوء التقدير وسوء الاستعمال لهذه المبادىء إلا من فئة قليلة تكاد تضيع أصواتها الداوية في ظلمات الادعياء والمراوغين .

الحاكم اذن ملزم قبل كل شيء بانصاف الناس من نفسه ثم من خاصة أهله ثم من حاشيته .

في هذه الصفات الثلاث يكمن كل ما حشدت له الديمقراطية من ضمانات بشرية سياسية ودستورية لمنع الاستبداد فهل كان كل ما حشدت كافياً لاستئصال أخطار الاستبداد من نفوس الحاكمين في مختلف ظروفهم ومراكزهم ؟ .

لقد تفننوا في تخويف الحاكم وردعه بمختلف الاساليب الدستورية من المحكمة الدستورية الى فصل السلطات الى . . الخ . . ولكن الاسلوب لم يؤد في أكثر الاحيان الى الغاية ، خصوصاً في هذا الشرق لأن ضمانة واحدة قيل انها تدك الجبال دكاً لم تكن متوفرة ، وهي الايمان بالله الذي يصفه كلام الامام في اساس العبرة والموعظة لتطبيق ما يقول .

ولا بد من أن نلاحظ في هذه العجالة مطالبة الامام للحاكم بأن يكون احب الامور اليه اجمعها لرضا الرعية ، مع تأكيده بأن (سخط العامة يجحف برضا الخاصة وأن سخط الخاصة يغتفر مع رضا العامة)[1] .

---

(١) نفس المرجع .

هذه النظرة الى مصالح الاكثرية الشعبية تحمل في طياتها اتجاهاً نحو أخذ مصالح الفئة الكادحة من الامة بعين الاعتبار كأكثرية وتفضيلها على مصالح الفئات الغنية ، لأن هذه الفئة التي تحمل عبء اكبر واكثر أعمال المجتمع أهمية بدءاً بالجهاد وانتهاء بجميع المهن التي لم تكن الفئة التي يسميها (الخاصة) ترتضي القيام باعبائها .

من الواضح أننا نلمح في هذه النظرة فكرة الاكثرية العددية ولكن من الواضح أيضاً ان فكرة مصلحة الجماعة وأهدافها تؤخذ بعين الاعتبار في هذا المجال .

ان هذا الكلام يطل على مجموعة النظم الديمقراطية الحديثة بل وربما بدا أشد ثراء منها عندما يضيف الى فكرة الاكثرية العددية فكرة الفئة الاشد نشاطاً والاكثر فائدة في المجتمع وله .

وتبقى الرقابة على الحاكم على قدر من الاهمية كبير في نظر علي بن ابي طالب حيث يوصي بتقديم هؤلاء المراقبين واعطائهم الحظوة عند الحاكم حين يقول : « ليكن آثرهم عندك أقوَلهم بمر الحق لك وأقلهم مساعدة فيما يكون منك مما كره الله لاوليائه ، واقعاً ذاك من هواك حيث وقع »[1] .

ان في هذا الكلام الذي ربما لم يعد يطبق منه شيء منذ نهاية عصر الخلفاء الراشدين الى يومنا هذا ، بذوراً لحياة سياسية ثرية يمتنع فيها الانحراف والاستبداد وما يسميه الغربيون اليوم عبادة الشخص . واذا كانت اكثر فترات تاريخنا بعد علي(ع) تحمل صورة مناقضة لهذا الكلام ، حيث كان نصيب القائم بمتطلباته تجاه الحاكم الجائر وغير الجائر احياناً غياهب السجون التي لا يخرج منها الاَّ الى لقاء ربه ، فانه يبقى أكثر ثراء من كثير من مبادىء الفكر الحديث الداعي الى مراقبة الحاكم بطرق مختلفة تظل رغم كل ما أدت اليه من تقدم أقل ثراء من هذا الفكر المتمثل في رسم الصورة الضرورية الفضلى لاي حاكم تجاه أي محكوم .

ونعتقد أنه لو استمر هذا الفكر يعطي أكله في نماء متطور تفرضه ظروف

---

(١) نهج البلاغة ص ٥٢١ ج ٣ .

من هذا التراث الاسلامي الكبير كان علينا ان نغـــرف العدالـة والحضارة والتجدُّد الدائم ، أفليس في هذا التراث ما يتعدّى بفيضه مفهوم العدالة في عصرنا الحاضر ، هذا المفهوم الذي يمنع في أرقى الدول ديمقـراطية قبـول الدعـوى ضد رئيس البلاد ضمن مفهوم الحصانة الذي يُعطى له وحتى لاعضاء المجالس النيابية في كثير من النظم البرلمانية ؟ . لكن ليس لمفهوم العدالة حدود في نظر الامام سواء بالنسبة للانسان او بالنسبة للوقائع فلوجودها يخضع البشر كل البشر دون تمييـز ، وفي سبيل تعميمها تطرح الوقائع كل الوقائع دون انحياز وإذا كان هذا هو المفهوم الاسلامي للعدالة في نظر علي(ع) فهل يمكن ان يمتنع قانون وضعي عصري عـلى هذا المفهوم اللهم إلا في حدود نقص يعتريه لجهة امتيازات خلقها البشر في مخالفة لارادة رب البشر ؟ .

المفهـوم الاسلامي للعـدالة من جميـع نواحيهـا سواء لجهـة علاقـة الحاكم بالمحكوم اذا صحت التسميـة ، أو لجهة عـلاقة البشر بعضهم ببعض ، لا يجـد صداه الصحيح وأبعاده الحقيقية كاملة غير منقوصة في كلام اشد وضوحاً أو أكـثر تحـديداً منـه في كلام عـلي(ع) ؛ اذا استثنينا كـلام كتاب الله جـل جـلالـه وسنـة رسوله(ص) . ألم يكن فكره الاكثر بلاغة والاشد تعبيراً عن المبادىء التي أقام كتاب الله وسنة رسوله ؟ .

المساواة بين البشر قائمة في كل فكره وكلامه وهذه المساواة تامة لا يعتريهـا نقص ولا تشوبها شوائب واحترام الصفـة البشريـة في الانسان أمـر ملازم لفكـرة العدالة والمساواة .

ففي العـلاقة بـين الحاكم والمحكـوم، أو الرعيـة يفترض التفـاعـل والخضوع للمصلحة العامة مصلحة الاكثرية العددية ان شئت في ظل سيادة الحق والعدالة .

فالفرد هو الانسان المتساوي في الحقوق سواء كان حاكماً او محكوماً ولـه في هذا المجال كلام كثير أبرزه ما جاء في رسالته لواليه على مصر مالك بن الحـارث الاشتر حيث يقول فيها : « وأشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبـة لهم واللطف بهم ولا تكونن عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم فانهم صنفان : إما أخ لك في الدين ،

أو نظير لك في الخلق. يفرط منهم الزلل وتعرض لهم العلل ويؤتى على أيديهم في العمد والخطأ فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحب ان يعطيك الله من عفوه وصفحه . . والله فوق من ولاك ! وقد استكفاك أمرهم وابتلاك بهم ولا تنصبن نفسك لحرب الله ! »[1] .

الواضح من هذا الكلام ان نفس التوصيات ونفس الحقوق تعطى (لأخ الحاكم في الدين ولنظيره في الخلق) . فنلاحظ أن الامام لم يميز بين الفئتين في توزيع (رحمة الحاكم ولطفه ومحبته وعدالته) بين المسلمين وغير المسلمين ، لأن انسانية الاسلام في المساواة بين بني البشر لا تحتمل التفريط او التفرقة في التعامل الدنيوي والحقوق البشرية . فاحتمال الاخطاء والعفو والصفح والرحمة والمحبة واللطف مبادىء تطرح طلابها على الرعية جمعاء وتفرض على الحاكم الصالح ، ومخالفتها تعرضه لغضب الله عز وجل « ولا تنصبن نفسك لحرب الله فانه لا يد لك بنقمته » . ومن أجل كل ذلك يرى الامام(ع) أن أبرز ما يعرض الحاكم لمخالفة هذه المبادىء ويعرضه لظلم الرعية ويخل بموازين المساواة خضوعه للعاطفة في صلته بأهله وحاشيته ، وهو خطر تاريخي طالما سبب استبداد الحاكم وظلم الرعية في مختلف عصور التاريخ . وعصرنا الحاضر وتاريخنا الحديث يمكناننا أكثر من أي وقت مضى من تفهم صدى وقيمة هذا الكلام الخالد ، عندما نتفحص بعين الباحث العادي أثر الحاشية لدى بعض الحكام وما كان لهذا التأثير من تغيير في مجرى الحكم وأحياناً التاريخ لجهة الفساد والافساد . يقول الامام(ع) : (أنصف الله وانصف الناس من نفسك ومن خاصة اهلك ومن لك فيه هوى من رعيتك) .

في هذه النصيحة وأبعادها صور من حاضر أمتنا تعطيها في عصرنا قيمة متحركة ربما كانت الاساس لاي إصلاح جذري بعد الذي عانى كل من الحاكم والمحكوم ، وبعدما شوهت الحاشية في فترات مختلفة متقاربة صورة الديمقراطية التي يعتمدها النظام القائم ، وكل نظام .

ونفس الحاكم وأهله وحاشيته عناصر ثلاثة تتداخل ذكرياتها في مخيلة حاضرنا وماضينا عبر صور مآس طالما أزاحت مختلف القيم والمبادىء وأقامت

---

(١) نهج البلاغة الجزء الثالث ص٥١٩ ط . دار الاندلس - بيروت ١٩٦٣ .

العصور المتتالية من توسع الدولة وزيادة عدد افراد الشعوب التي تخضع لنفوذها، لأدّى ذلك الى نظام برلماني يؤمن رقابة على الحكم تستند الى مثل عليا ربما افتقدت اكثرها الانظمة المادية الديمقراطية الحالية ، ولكن هذا النماء في هذا المضمار بالذات قد قوطع بل أجهض إجهاضاً فيما تمخضت عنه الفتنة الكبرى ، وانتقال الحكم الى معاوية ثم الطريقة التي أخذت بها البيعة لابنه يزيد ثم ما كان من وقوع الامة في قبضة الدكتاتورية ، كما يقول الدكتور حسان حتحوت[1] . فبينما تقدمت الأمة بانطلاقة افراد الشعب في مجالات الفتوح والعلوم والفنون والفقه والحضارة ظلت ضامرة قاصرة قزمة بل شوهاء في المجال السياسي والدستوري والميزان بين سلطة الامة وسلطة الحكم .

أما مفهوم العدالة في علاقات الناس بعضهم ببعض فينطلق من التسامح والاحسان والعفو عند المقدرة في أمثلة من حياة الامام وسيرته التي استوعبت من العدالة كل مظاهرها بل تعدتها أحياناً الى مثالية تفوق كل تصور .

فقد صلى في وقعة الجمل على القتلى من اصحابه واعدائه على السواء وظفر بعبد الله بن الزبير ومروان بن الحكم وسعيد بن العاص وهم ألد أعدائه المؤلبين عليه فعفا عنهم ولم يتعقبهم بسوء . وظفر بعمرو بن العاص وهو أخطر عليه من جيش ذي عدة فأعرض عنه وتركه ينجو بحياته حين كشف عن سوأته اتقاء لضربته[2] . . . وحال جند معاوية بينه وبين الماء في معركة صفين وهم يقولون له : ولا قطرة حتى تموت عطشاً . . . فلما حمل عليهم واجلاهم عنه سوغ لهم ان يشربوا منه كما يشرب جنده[3] .

واذا كان علي بن ابي طالب(ع) يقول بكون الحاكم ملزماً (بانصاف الناس من نفسه)، فان في سيرته تعبيراً قاسياً ونبيلاً عن هذا المبدأ بشكل قد يكون الى عدالة السماء أقرب منه الى عدالة أهل الارض . . .

كما رأينا ، فهو قد انصف الناس كل الناس بما فيهم أخصامه الالداء من

---

(١) مجلة العربي ص ٦١ العدد ٣٢٤ عام ١٩٨٥ .

(٢) عبقرية علي ص ٢٤ .

(٣) نفس المصدر .

نفسه حتى التضحية بحقوقه عليهم . ويبقى التلازم التام كما سبق ان بيّنا بين فكره وعمله(ع) الميزة الكبرى المنبثقة من القول المأثور عن أن الايمان الحقيقي : « هو ما وقر في القلب وصدقه العمل ». ومن خلال هذا المبدأ الذي ليس كحياة علي بن أبي طالب(ع) ما يمثل التعبير الصادق الكامل عنه في ابرز دقائقه وأصلب معانيه دون أن تجد في هذه الحياة لحظة واحدة تبرر لك أي نقد أو حتى أي تساؤل حول هذا الموضوع، يمكن تلخيص سيرة الامام والقاء الضوء على شخصيته . انه قمة صفاء واخلاص النفس البشرية في فرض المبادىء السامية على مختلف مراحل العمل والتطبيق . أليس ما قاله ذلك النصراني من (أن هذه أحكام أنبياء) يمكن أن ينطبق على كل حياة علي كرم الله وجهه من حيث أنها مستمدة في تحركها ونضالها من سيرة الرسول الاعظم وكتاب الله ، لم تحد قط عن تعاليمهما قيد شعرة ! .

وماذا عن قضاء علي(ع) وماذا عن مفهومه للعدالة بين الناس ؟ . لقد خاف عليه السلام أن يشتط من بعده في الحكم على قاتله بشدة تبعد الحكم عن كتاب الله وسنة الرسول وصحة تطبيقهما ، فأفتى وحكم قبل أن يموت خوفاً على العدالة من زلل يصيبها في جزء منها يتعلق بقتله ! لقد قال لابنه(ع) : « يا حسن شأنك بخصمك ، فاشبع بطنه واشدد وثاقه ، فان مت فألحقه بي أخاصمه عند ربي ، وان عشت فعفو أو قصاص »(١). وكان ذلك عام ٤٠ من الهجرة الشريفة .

لسنا في وارد الكلام عن سمو الرؤية وتجرد العاطفة في اللحظة الرهيبة والموقف الكبير لأنّ موضوعنا يتعلّق بمفهوم العدالة الاسلامية في فكر الامام(ع) . هذا المفهوم اتصف بوضوح الرؤية وسلامة التفكير ودقة التفصيل والتطبيق حتى آخر حكم اصدره بشأن قاتله . وإذا كان الكلام يخوننا في تفسير هذا الحكم والتعبير عن عبقرية الامام فيه فلن نجد أصدق من القول : لقد كان علي علياً في موته كما في حياته ! .

الدقة والبيان وسلامة الرؤية والحرص على تطبيق المساواة التي نادى بها كتاب الله وسنة رسوله ظاهرة في كل ما نطق وحكم . وعلى سبيل المثال نسوق الرواية التالية : وأخرج عن زر بن حبيش قال : جلس رجلان يتغديان، مع

---

(١) تاريخ اليعقوبي : المجلد الثاني ص ٢١٢ ط . دار صادر، بيروت.

احدهما خمسة أرغفة ومع الآخر ثلاثة أرغفة، فلما وضعا الغداء بين أيديهما مر بهما رجل فسلم فقالا : اجلس وتغدّ فجلس وأكل معهما واستووا في أكلهم الأرغفة الثمانية فقام الرجل وطرح إليهما ثمانية دراهم وقال : خذاها عوضاً عما أكلت لكما ونلته من طعامكما فتنازعا فقال صاحب الخمسة الأرغفة : لي خمسة دراهم ولك ثلاثة ، وقال صاحب الأرغفة الثلاثة : لا أرضى الا أن تكون الدراهم بيننا نصفين . فارتفعا الى أمير المؤمنين علي(ع) فقصا عليه قصتهما فقال لصاحب الثلاثة : قد عرض عليك صاحبك ما عرض وخبزه أكثر من خبزك فارض بالثلاثة فقال : والله لا رضيت عنه إلا بمر الحق فقال علي : ليس لك في مر الحق الا درهم واحد وله سبعة دراهم فقال الرجل : سبحان الله ، قال : هو ذلك. قال فعرفني الوجه في مر الحق حتى أقبله . فقال علي(ع) : أليس للثمانية الأرغفة أربعة وعشرون ثلثاً أكلتموها وأنتم ثلاثة أنفس ولا يعلم الاكثر منكم أكلاً ولا الأقل ؟ فتحملون في أكلكم على السواء قال : فأكلت أنت ثمانية أثلاث وإنما لك تسعة أثلاث وأكل صاحبك ثمانية أثلاث وله خمسة عشر ثلثاً أكل منها ثمانية وبقي له سبعة أكلها صاحب الدراهم وأكل لك واحداً من تسعة فلك واحد بواحدك وله سبعة . فقال الرجل : رضيت الآن(١) .

من خلال هذا الكلام نلمس ما كان يتمتع به الامام في احكامه واجتهاده من خبرة وذكاء تجعلان إيصال الحق الى صاحبه كاملاً غير منقوص . كان يرى أنّ الاتفاق قبل الحكم أفضل لأن (الصلح سيد الاحكام) . وقد طلب الى احد المدعيين أن يقبل بالقسمة التي اقترحها صاحبه حتى اذا أصر أخرج له الحكم الشرعي واضحاً وضوح الشمس في دقة حسابية لا تقبل التساؤل . أليست النظم الحقوقية الراقية اليوم تلزم القاضي بأن يعرض المصالحة قبل البدء بالمحاكمة لما لتلك من تصفية لقلوب المتقاضين ودفع للحقد الذي ينجم عن الاكراه عند التنفيذ القسري ، فكأن التنازل عن بعض الحق أجدى وأفضل من الاكراه في تحصيل الحق !

سلام الله عليك يا ابا الحسن كلما لاح في أفق فكرنا العصري قبس من

---

(١) السيوطي : تاريخ الخلفاء أمراء المؤمنين ص ١٢٠ ـ ١٢١ ط . القاهرة ١٣٥١هـ .

بيانك ومبادئك وتعاليمك التي لا تزال تعيش في مفاهيم الحضارات حتى اليوم . إنها انسانية الفكر الخالد يستمر تألقه عبر كل العصور ، عبر ما يحمل من مبادىء تستمد من صميم الحياة وقوة الاخلاق وأعماق الضمائر . أليس من سخرية التاريخ أن نهمل مبادىء هذا الفكر وأسسه لنبقى نفتش في اضبارات الفكر الأجنبي عن ما يشبع بشكل مبتور حاجات ليس لغيره أن يشبعها ويذكيها وييسر لها الاستمرارية والحياة! .

والمساواة التي رسمت هي غير تلك التي يقدمون خالية من أية حدود تبعدها عن ولوج حدود الرذيلة والامتهان . والعدالة التي أقمت تقوم على هذه المساواة دون تلك ، فتقيم حقوقاً وتلغي حقوقاً أخرى حفاظاً على كرامة الانسان وخلق بني البشر . أليست في هذه وتلك فروق أقر منها الاسلام ما أقر وأبعد ما أبعد . فكان فكرك أميناً على ما أقر حريصاً كل الحرص على استبعاد كل ما نهى عنه هذا الدين .

إن المساواة في الفقر والبؤس والرذيلة تلتهم اليوم أقسى ما تعتقد أجيال انها عمدت بالرجاء واقامت بالتضحية من مبادىء .

أليس بسبب كل ذلك أصبحت زكاتهم تؤخذ اليوم من الفقراء لتصب في خزائن الاغنياء ؟ .

ومن أجل المبادىء التي أرسى قواعدها الدين الاسلامي الحنيف ، وضمن أطرها القابلة للتطور مع كل زمان ومكان كان ضلوع الامام في الفقه والاجتهاد من ابرز العوامل التي مهدت لهذه المبادىء سبل البقاء رغم تعاقب المحن والأهوال والمواجهات القاسية على مختلف العصور . والحديث عن فقهه واجتهاده طويل طويل يحتاج للكثير من الوقت وللكثير من الكتب ، على أننا سنكتفي بشيء يسير لابراز ما يمكن ابرازه من الوقائع والاحكام .

ففي عهد الخليفة عمر بن الخطاب كانت قضية المرأة المجنونة التي أمر عمر برجمها لانها وضعت لستة أشهر فرد عليه علي أن الله يقول : ﴿ حمله وفصاله ثلاثون شهراً ﴾ ويقول : ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ﴾ فيؤخذ من الآيتين معاً أن أقل مدة الحمل ستة أشهر وقال له : إن الله رفع عن المجنون

فحكم عمر برأيه وترك الرجم وقال : لولا علي لهلك عمر[1] .

ومن اجتهاده المبني على منع الاكراه في كل شيء ما يروى ان رجلاً تزوج امرأة وأراد أن يسافر ، فأخذه أهل امرأته فجعلها طالقة ان لم يبعث نفقتها الى شهر ، فجاء الاجل ولم يبعث اليها بشيء . فلما قدم خاصموه الى علي(ع) فقال لهم : أكرهتموه حتى جعلها طالقة وردها اليه ولم يحكم بالطلاق .

ومن اجتهاده المتعلق باسناد المسؤولية الجزائية : ما يروى أن امرأة تزوجت ، فلما كان ليلة زفافها أدخلت صديقاً في الحجرة سراً ، وجاء الزوج فدخل الحجرة فوثب عليه الصديق فاقتتلا ، فقتل الزوج الصديق ، فقامت المرأة وقتلت الزوج . . فقضى بدية الصديق على المرأة لانها هي التي سببت في قتل الزوج له ، لأن الزوج معذور في قتل الصديق ولا ذنب له في الدفاع عن نفسه وشرفه بل هو مأمور شرعاً بهذا الدفاع ، ثم قضى بقتل المرأة قصاصاً لها لقتل الزوج[2] .

كل هذه الامور والمبادىء والصفات والوقائع المتصلة اتصالاً وثيقاً وكاملاً بسيرة وفكر الامام كانت العوامل الحاسمة في نشوء وظهور أعدائه من أصحاب الصفات المناقضة لكل ما ذكرنا وربما صح القول أنها فرضتها فرضاً وجعلتها أشبه بحتمية تاريخية من حيث صلة الاسباب بالنتائج .

فاذا كان الاجتهاد الذي طلع به علي(ع) والقضاء الذي أقامه أقرب ما يكون الى مثالية تجللها العدالة بمفهومها العلوي إن صح التعبير ، فإن أي بحث في ما أقامه خصومه السياسيون بعد انقضاء خلافته يظهر بجلاء الفرق الكبير بين مفهومين متناقضين في نظرتهما الى العدالة كأساس لمجتمع متساو ومتكامل في جميع فئاته .

وربما كانت رواية عابس بن سعيد المرادي الذي أُسند إليه القضاء في مصر سنة ٦١ للهجرة ، وهو لا يحسن قراءة القرآن والكتابة معبرة في هذا السياق . فقد

---

(١) تاريخ التشريع الاسلامي المرجع المذكور سابقاً ص٥٧ .
(٢) نفس المصدر .

أقر يزيد بن معاوية مسلمة بن مخلد على مصر ، فكتب الى عابس يأخذ البيعة ليزيد فبايعه الجند إلا عبد الله بن عمرو بن العاص ، فدعا عابس بالنار ليحرق عليه . فلما رأى ذلك عبد الله بن عمرو بايع ليزيد وقام مسلمة بمكافأة عابس بن سعيد فأوكل اليه القضاء في أول سنة ٦١ للهجرة .

ولما قدم مروان بن الحكم مصر سأل عن القاضي فقيل هو عابس بن سعيد فدعاه فقال : أجمعت القرآن ؟ قال : لا ، قال : فتفرض الفرائض قال : لا قال : فتكتب بيدك ؟ قال : لا ، قال : فيم تقضي ؟ قال : أقضي بما علمت وأسأل عما جهلت . قال : أنت القاضي[1] .

العدالة التي أصر علي بن أبي طالب على إقامتها لانشاء المجتمع الاسلامي المتوافق مع تعاليم الاسلام المعبر عنها والتي سرعان ما أعمل الذين خلفوه أعمالهم واستبدادهم في سبيل هدمها ، عاشت في نفوس الناس وعقولهم وقلوبهم عبر الوقائع التاريخية التي تداولتها الاجيال والسيرة التي لم تزل تتفاعل مع الاحداث حتى يومنا هذا ، سيرة علي بن أبي طالب الفكرية والاجتماعية والسياسية .

ولولا كل ذلك ، لما أمكن لهذه المعارضة التي عاشت لأكثر من ألف عام في إطار هذا الفكر المعبِّر عن أسس اسلامية بناءة ، أن تحقق في استمراريتها أهدافها في منع الانحراف وايقافه كلما تحقق ، وما أكثر ما تحقق في هذه الأزمنة المتتالية الطويلة ، وما أكثر ما واجهته شهادة الشهداء بدءاً من مأساة كربلاء وذكراها الخالدة انتهاء بآخر شهيد من المقاومة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية .

حسن الزين

(١) ابي عمر محمد بن يوسف الكندي المصري : كتاب الولاة وكتاب القضاة ص ٤١ و٣١٢، ط. مطبعة الآباء اليسوعيين . بيروت ١٩٠٨ م .